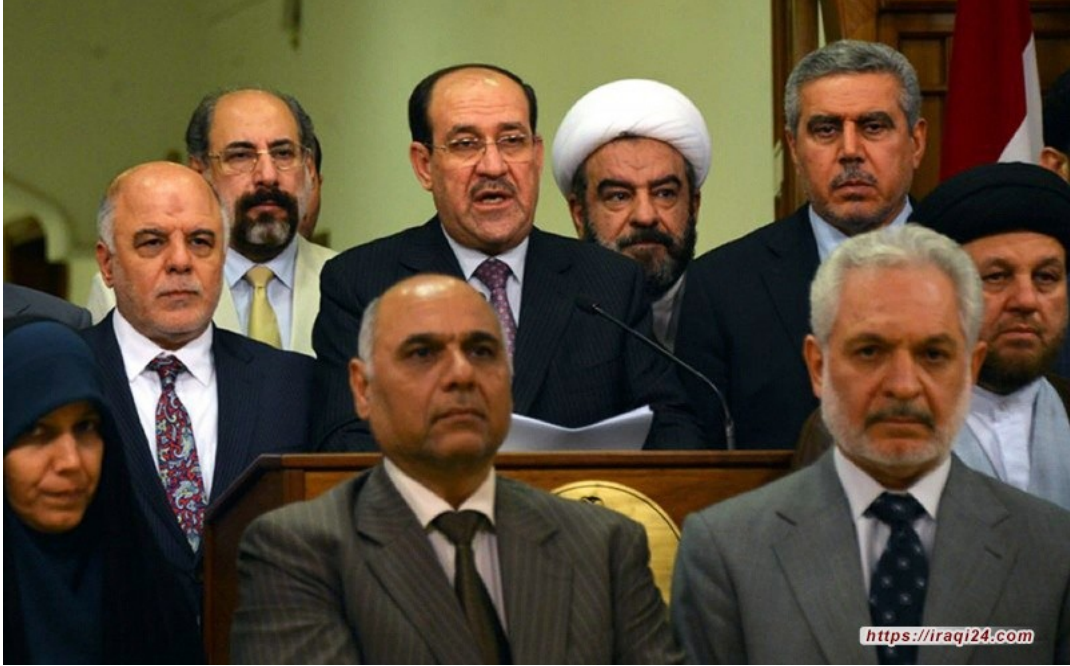


العلاق يصف القوى الشيعية بـ"الأضعف" في العملية السياسية.. ويكشف "خلافات كبيرة" داخل الدعوة



وصف القيادي في حزب الدعوة الإسلامي علي العلق البيت الشيعي بـ"الأضعف في الساحة الوطنية"، فيما أكد ضياع رئاسة الوزراء من "الدعوة" بسبب "الانقسام" داخل الحزب.

وقال العلق، في تصريحات صحفية، ان "حزب الدعوة أضاع رئاسة الوزراء بسبب الانقسام، وكان هناك خلل واضح يفتضي حل المشكلة التي حصلت في 2014 والتمهيد لرؤية جديدة ومشروع موحد بالنتيجة هذا الخلاف انعكس سلباً على الحزب بدخول كتلتين في الانتخابات".

وأضاف العلق "الى الان لم يدخل حزب الدعوة بمشروع توحيد الكلمة بالمعنى الحقيقي، ولا توجد حتى اللحظة مبادرة بهذا الشأن والمشكلة قائمة لذا الكثير من القيادات حالياً معطلة ولا تمارس دورها في داخل الحزب ولا يلوح في الافق دخوله موحداً في الانتخابات هذا العام".

واكد العلق، الذي كان مفاوضاً في الحزب، "ضياع الكثر من الفرص على حزب الدعوة ودورها

الاستراتيجي في التعامل مع الملفات وهي اليوم أضعف بكثير وتحتاج إعادة النظر في مشاريعها ومكاتبها وقياداتها وتنظيماتها وعلاقاتها من المجتمع ودورها بالإصلاح".

وتابع العلق، "الخلافا الذي تعمق داخل الحزب أحدث خلل نفسي وأصبح التقارب صعب جداً بين قياداتها وهو يحتاج الى مرحلة تفاهم الا انها صعبة جداً".

وتعليقاً على انزواء بعض القيادات الكبيرة عن الظهور، قال "بلا شك ان التحولات السياسية في العراق ورغبة الشارع العراقي بأحداث تغيير والتهم التسقيطية والاعلام المستهدف لقيادات إسلامية والوطنية أضعف من حضورها الاجتماعي بالتالي أصبح هناك رأي عام نحو ابراز الشباب والوجود الجيدة"، مستبعداً "ظهور الكثير من قيادات الدعوة البارزة في الانتخابات المقبلة".

ووصف البيت الشيعي في هذه المرحلة بـ"أضعف البيوتات الوطنية ويحتاج الى مشروع وحدة الكلمة"، مستدركاً بالقول ان "حكومة الكاظمي جاءت بفترة حرجة وصعبة جداً على جميع الأصعدة، جعلها تقف امام مطبات كبيرة تقتضي منها ان تتخذ لها مشاريع استراتيجية بعد دراسات".

واكد العلق "تباين القوى سياسية على تقديم المعونة للحكومة الكاظمي، ومازالت هناك ضغوط شديدة للحصول على استحقاقاتها، والازمة المالية الحالية تتحقق بالعدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين".

وزاد العلق "عدة عوامل أولها الطرف السياسي والتظاهرات والوضع الدولي والإقليمي جعل من مجلس النواب في دورته الحالية متشنج ويتخذ قراراته برد الفعل".

وعن هيمنة مدراء المكاتب على مقدرات الوزارات، قال العلق "مدراء مكاتب الوزراء مهيمنون على الوزارات منذ 2004 حتى اللحظة، وينتقون باعتناء لتمير الرشاوي والصفقات والمناقضات التي تجري خلف الكواليس وهم عبارة عن ممولين للوزراء وكتلهم".

وأردف بالقول "عملية إدارة الانتخابات في العراق تحتاج الى انضباط عالي لتأمين نزاهة التصويت، فالتزوير الأخير اعطانا درساً قاسياً، ونحتاج الى اجراء قضائي وقانوني حقيقي

لضبط إيقاع الانتخابات ومجلس النواب معني بإصدار قوانين وقرارات بهذا الصدد".

واكمل العلق "الدوائر المتعددة رغم انها في بعض البلدان صحيحة لكن في العراق وفي ظل انفلات السلاح والترهيب المصاحب لعملية الانتخاب غير صحيح، واعتقد ان الدائرة الواحدة في المحافظة هي الأفضل"